البعد الاقتصادي في استراتيجية الاحتلال الأمريكي للعراق

(محاولة التشخيص)[1]

الأستاذ علي محمد عثمان العراقي

مدخل:

تستهدف هذه الورقة تسليط الضوء على البعد الاقتصادي في المشروع الإمبريالي الأمريكي الجديد ومحاولة دراسة وتشخيص حالة الاقتصاد الأمريكي ومطلوبات العولمة كدافع رئيسي لحركة الاحتلال الحديثة.

ولتبيان الصورة الكاملة تجتهد الورقة لتحليل واقع الاقتصاديات النفطية وسوق النفط العالمي – بصورة عامة – وما مدى تأثرها بهذه التطورات وكيف سعت الولايات المتحدة لهذه الحرب علاجاً وخروجاً من عنق الزجاجة الذي يراوح فيه الاقتصاد الأمريكي.

الاقتصاديات النفطية:

(فضاءات الاحتلال)

يشكل النظر وتحليل واقع الاقتصاديات النفطية – بصورة عامة والخليجية – بصورة خاصة – مدخلاً مهماً لفهم حجم ارتباطها بالآلة الاقتصادية الأمريكية بل ويقدم تفسيراً لهذا التحول النوعي الخطير في استراتيجية العولمة والتي انتقلت بحركة الاحتلال هذه من تسلل واختراق ناعم إلى غزو مباشر... فما هي خصائص هيكل هذه الاقتصاديات؟١ وما مكامن القوة والضعف فيها؟! وكيف أصبحت تعاني من خلل مزمن في ميزان مدفوعاتها؟! وما هي التوقعات المستقبلية لسوق النفط

---

(1) كلمة ألقيت في ندوة تداعيات العدوان الأمريكي على العراق، قاعة جرش في ٢٠٠٣/٤/٢١م.

العالمي بعد دخول الولايات المتحدة كلاعب رئيس فيها؟!...

رغماً عن أن النفط ما زال هو المحرك الرئيسي للطاقة في العالم وتتزايد الحاجة إليه يوماً إثر آخر؟ فإن قدرة الدول المنتجة على توظيف هذه الميزة واستغلالها لصالحها – بالحد من الإنتاج وبالتالي الاستفادة من زيادة الطلب العالمي والذي يؤدي لارتفاع إيراداتها – محدودة للغاية وذلك لعدة أسباب:

أولاً: تعودت هذه الدول على معدلات إنفاق واستهلاك مرتفعة لا تستطيع العودة عنها إلا بدفع أثمان سياسية باهظة وتخشى الحكومات من عمليات ترشيد الإنفاق لما تسببه من معضلات اجتماعية وسياسية.

ثانياً: استطاعت الدول المستهلكة – وخاصة الصناعية – التحكم بمعدلات النمو في الطلب على النفط لدرجة كبيرة وبحيث لا يتجاوز معدل النمو ١٪ أو أقل من ذلك.... وهذه الأزمة عبر عنها أحد الكتاب بقوله:

(في الوقت الذي تقلل فيه الدول المستهلكة للنفط من معدلات الاستهلاك مازالت الدول المنتجة تعاني من أمراض الثروة والأنفاق الشديدة... هذه هي أطراف الأزمة مشتر يرشد نفسه وبائع لا يستطيع المحافظة على سعره!!..)[١].

ثالثاً: نجحت الدول الصناعية لسنوات طويلة في إدارة الطلب على النفط المستورد بشكل جعلها قادرة على فصل سعر النفط المحلي في أسواقها الوطنية عن سعره الدولي الذي تدفعه للأقطار المصدرة، وبالمقابل نجد أن الدول النفطية لم تفلح في خلق بدائل للدخل يعطيها المرونة اللازمة في تحديد مستوى إنتاج النفط وتصديره. بل ما حدث هو العكس حيث توسعت هذه الأقطار في الإنفاق والالتزامات الخارجية حتى تجاوزت مستوى دخولها السنوية من النفط.

رابعاً: تتميز الاقتصاديات النفطية – وخاصة العربية – بضيق الطاقة الاستيعابية Absorptive Capacity[٢] فقد تكونت احتياطات مالية هائلة لهذه البلدان خلال السبعينات، وحيث أن السياسة النفطية لهذه الدول تقوم على أساس تلبية الطلب العالمي من الطاقة بغض النظر عن حاجتها الفعلية من الموارد المالية، الأمر الذي أدى لتكريس السلوك الإنفاقي والاستهلاكي.

يمكن القول باطمئنان أن الأسباب سالفة الذكر تشكل خصائص الاقتصاديات

النفطية وتفسر لنا عدم الارتفاع الشديد لأسعار النفط خلال الربع الأول من العام الحالي والذي تزامنت فيه حملة احتلال العراق وخروج فنزويلا من حركة إنتاج النفط الأمر الذي يؤدي وفقاً لقانون العرض والطلب إلى زيادة سعر برميل النفط ولكن ما حدث إن دول الخليج قد زادت إنتاجها خلال الشهر الماضي بنسبة ١٠,١٪ والمملكة العربية السعودية لوحدها قد غطت ٩٠٪ من إنتاج العراق المفقود، وإجمالاً فقد أنتجت دول الأوبك حوالي ٢٧,٨٨ مليون برميل يومياً خلال الشهر الماضي الأمر الذي أدى لأن تحافظ الأسعار على مستويات معقولة وفقاً لمصلحة كبار المستهلكين[٣].

وعلى هذا النحو صارت الاقتصاديات النفطية مرهونة بصورة شبه كلية إلى الإرادة والإدارة الخارجية بدأية من الشركات الأجنبية التي جاءت للتنقيب عن النفط واستكشافه وتصديره لحسابها وصولاً إلى رسم السياسة المتبعة في مسألة النفط وتسعى بكافة الوسائل لتحقيق أعلى ربحية، حتى إذا أضيرت الدول المنتجة التي لا تحصل إلا على العوائد الضئيلة من الأرباح إلى الحد الذي وصفت معه الدول النفطية في الخليج بـ(الدول الريعية)[٤] التي تعتمد في اقتصادها على تصديرها سلعة واحدة (النفط) وبالتالي يصبح الدخل القومي وميزانية الدول المباشرة قائمين على نوع من الريع الخارجي.

ولكن إذا كانت الولايات المتحدة تستطيع السيطرة على سوق النفط العالمي وتحصل على احتياجاتها بشروطها هي، فلماذا أقدمت على احتلال العراق؟! وما هي الدوافع الاقتصادية لهذه الحركة؟! للإجابة على هذه التساؤلات لابد من الوقوف على حالة الاقتصاد الأمريكي.

حالة الاقتصاد الأمريكي:

إن الاقتصاد الأمريكي قد بني مجده على استقطاب الاستثمارات والقروض والتمويل بالعجز، بل ويؤكد بعض الاقتصاديين الأمريكان على أنهم (يفضلون في الأحوال الطبيعية العجز ويقصد به أن يكون إنفاقاً محفزاً للنمو في مجال ميزانية رأس المال وذلك بما يعادل ٢-٣٪ من إجمالي الناتج القومي)[٥].

ولكي يعيش بلد ما بعجز تجاري يجب عليه أن يقترض من بقية العالم ومن ثم يتراكم هذا الدين الدولي وكل عام ينبغي أن يدفع فائدة على هذا الدين المتراكم، وما لم يكن لدى البلد فائض تجاري فإنه يجب أن يقترض الأموال اللازمة لسداد

مدفوعات الفائدة هذه وهكذا فإن المقدار السنوي الذي ينبغي اقتراضه يتزايد باستمرار حتى إن لم يزد العجز التجاري نفسه.

إن الاقتراض من الخارج كما هو معلوم وسيلة لرفع الدخل الحالي على حساب انخفاض الدخل في المستقبل وكلما زادت الإضافة اليوم زاد الاقتطاع في الغد... وقد استمرا الأمريكيون وفقاً لبعض الاقتصاديين هذا الاقتراض لأنه (مضى عليه زمن طويل بدا معه أنه يمكن أن يستمر إلى الأبد ولكن ذلك مستحيل)[٦].

وقد وصل حجم الدين العام الأمريكي لمستويات قياسية خلال الثمانينات وإن بدا في الانخفاض في منتصف التسعينات إلاّ أنه عاود الارتفاع مجدداً مطلع الألفية ليبلغ معدلات عالية كما يوضح الجدول التالي:

البيـــــــان	السنة المالية ٢٠٠١ ٢٠٠١/١٠-٢٠٠٢/٩	السنة المالية ٢٠٠٢ ٢٠٠٢/١٠/١-٢٠٠٢/١٢/٣١
إجمالي حجم الدين الاتحادي (حوالي ٦٠٪ من الناتج القومي الإجمالي)	٦,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار	٦,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار
عبء الدين على الفرد (باعتبار السكان حوالي ٢٩٠ مليون نسمة)	٢١,٤٧٧ دولار	٢٢,٠٧٢ دولار
معدل الفائدة على الدين (حوالي ١٩٪ من الموازنة الاتحادية)	٣٣٢,٥٣٦,٩٥٨,٥٩٩ دولار	١١٨,٢١٨,٤٨٧,١٨٢ دولار
عجز الموازنة الاتحادية	١٥٧,٧٩١,٠٠٠,٠٠٠ دولار	١٠٨,٧١٨,٠٠٠,٠٠٠ دولار

Data source:- u. s. treasury: the public debt on line 22/3/2003

ويتوقع أن يصل عجز الموازنة بنهاية العام الحالي إلى ٣٠٠ بليون دولار مضافاً إليها حوالي ١٠٠ – ١٥٠ بليون دولار وهي جزء من تكاليف الحرب على العراق.

السيوطي : ((وكان القياس أن تكتب (لئلا : لأن لا) و (لئن : لا إن) (٣٧) .

لعل قول السيوطي والقلقشندى كان دافعاً مشجعاً لواضعي قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة على تعديل كتابة (لئلا) إلى (لأ لاّ) . وقد بينا أن هذا الأمر فيه تجاهل لمذاهب أهل التخفيف . وعلى الرغم من هذا القرار فكتابتها (لئلا) أكثر شيوعاً الآن .

وعليه يمكن القول إن كتابة الهمزة على الأصل، اعتمدت في أول الكلمة ووسطها وآخرها بشروط معينة بعيدة عن الاختلاف بين أهل التحقيق وأهل التخفيف . وفي حال تحقيق هذه الصورة عند كلا المذهبين .

بين أبو حيان المرتكزات التي قام عليها الخط العربي بقوله : ((والكتاب بنوا الخط في الأكثر على حسب تسهيلها لوجهين : أحدهما أن التسهيل لغة أهل الحجاز، واللغة الحجازية هي الفصحى، فكانت الكتب على لغتهم والثاني : أنه
خط المصحف، ألا ترى أنا نوافق خط المصحف مع مخالفة القياس)) (٣٨) .

هذه الأسباب التي ذكرها أبو حيان كان لها الأثر الكبير، فتأرجحوا بين مذاهب العرب في الأداء من تحقيق وتخفيف ونظر إلى رسم المصحف .

رسم الهمزة على صورة الألف :

١- تكتب الهمزة على ألف في أول الكلمة وتكون كتابتها على ألف أمراً واجباً عند القدماء والمحدثين . يؤكد هذا قول ابن جني : ((فإذا وقعت مبتدأة كتبت ألفاً البتة مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة)) (٣٩) . ويؤكد هذا أيضاً شوقي النجار بقوله : ((ترسم الهمزة في أول الكلمة على ألف)) (٤٠) .

٢- تكتب الهمزة على ألف في وسط الكلمة وجوباً عند أهل التحقيق وأمثلة ذلك : (سَأَل)، أي إذا وقعت مفتوحة بعد فتح أو ساكنة بعد فتح نحو (رأس)، يقول حسن والي مبيناً قاعدة كتابتها على الألف : ((أن تسكن أو تفتح ولو مشددة بعد مفتوح ولو مشدد)) (٤١) . وتكتب الهمزة التي بعدها مدة (آ) (ألف المد) فتكون كتابة (سأامة : سآمة) بهذه الصورة متفادية توالي الأمثال .

يقول ابن قتيبة : ((وتكتب (آدم)، (آخر) و(آمن) و(آذر فلان فلاناً))) (٤٢) .

هذا ما أقره مجمع اللغة العربية ((إذا اجتمعت الهمزة وألف المد في أول الكلمة أو في وسطها، اكتفى بعلامة المدة فوق الألف في أول الكلمة أو في وسطها، اكتفى بعلامة المدة فوق الألف، مثل : آدم، آكل، آخر والآن ، ومثل : مرآة وقرآن)) (٤٣) .

٣- تكتب الهمزة على ألف جوازاً ((إذا انفتحت بعد ساكن صحيح وليس بعدها ألف المثنى أو الألف المبدلة عن التنوين)) (٤٤) . مثل (جزأين)، (مسألة) .

يقول ابن قتيبة : ((وفي النصب ألف تقول ... و (شربت ملأها) و(أخذت دِفْأها)، وكذلك إذا ألحقتها هاء التأنيث جعلتها ألفاً لأن هاء التأنيث تفتح ما قبلها، تقول (المرَأة) و (الكمأة) و (الجرَأة) و (النشأة الأولى) فإن كان قبل هاء التأنيث ياء أو واو أو ألف حُذفت الهمزة نحو (الهيئة) و (السوءة) و (الفيئة) (٤٥) .

بطاقة حالة التكنولوجيا الأمريكية

ألف (A)	الأنظمة القائمة على البيانات، التكنولوجيا الإحيائية، الدفع النفاث، التخزين المغنطيسي للمعلومات، تخفيض التلوث، برامج الحاسبات الآلية
باء مرتفع (+B)	التصميم والأدوات الهندسية، معدات الاتصالات المتنقلة
باء (B)	القطارات الكهربائية ذاتية الدفع، شبكات المعلومات، المواصلات الفائقة.
باء منخفض (-B)	أدوات التحكم الإلكتروني، تصنيع المواد، الإلكترونيات الدقيقة.
جيم مرتفع (+C)	المواد الحديثة، عمليات التصنيع
جيم (C)	معدات الطباعة والاستنساخ، المكونات البصرية الإلكترونية
دال (D)	معدات صنع الرقائق وأجهزة الروبوت، التغليف والتعبئة إلكترونياً، عروض اللوحات المستوية، التخزين البصري.

Source: "Where we stand?" in "the new American century" Fortune, 1991, P.17.

ويمكن الادعاء باطمئنان أن الولايات المتحدة تتفوق فقط حالياً في الصناعات العسكرية حيث يعمل ٣٠٪ من مهندسيها مباشرة أو بطريق غير مباشرة في خدمة القوات المسلحة[٩].

الأهداف الاقتصادية لحملة الاحتلال الأمريكي:

إن التطور النوعي الكبير في التعامل الأمريكي مع العولمة ومطلوباتها ومحاولة فرض وربط جميع الاقتصاديات بالاقتصاد الأمريكي بالقوة يجعل البحث عما وراء هذه الحملة وما تود تحقيقه اقتصادياً منها أمراً مهماً. ويمكن تلخيص هذه الأهداف فيمايلي:

أولاً: إحكام الضغوط على الأطر والهياكل الاقتصادية وخاصة الأوبك:

ففي الوقت الذي ينبغي أن يرتفع فيه سعر برميل النفط إلى أقصى مدى ممكن

كما هو معروف في ممثل هذه الأزمات السياسية العالمية أو على الأقل الوصول إلى خفض محدود في الإنتاج، قادت المملكة العربية السعودية في هذا السياق حملة تهدئة في الأوساط النفطية على خلفية الخسائر الجسيمة التي تكبدتها أمريكا وأن تباطؤ اقتصادها قد يهدد بركود اقتصادي عالمي عميق.

وهكذا فإن التمعن في هذه التجربة يؤكد على أنه لم يعد مسموحاً للأوبك أو غيرها تقدير شيء بعيد عن الإدارة الأمريكية خاصة عندما تضع يدها على نفط العراق والذي يتمتع بثاني أكبر احتياطي في العالم وتسعى الولايات المتحدة لزيادة إنتاجه لحوالي (٣) مليون برميل خلال ستة أشهر.

وببلوغ هذا الهدف تصبح الولايات المتحدة اللاعب الرئيسيّ في سوق النفط العالمي لقدرتها على إدارة الطلب على استهلاكها (أكبر دولة استهلاكية في العالم) واستيلائها على النفط العراقي.

ثانياً: تحريك الاقتصاد الأمريكي والخروج به من مرحلة الكساد:

إن عمليات إعادة إعمار العراق والتي تكلف حوالي ١٠٠ مليار دولار وصناعة النفط تتيح فرصة ذهبية للشركات الأمريكية لحل إشكاليات البطالة والتباطؤ الاقتصادي والخروج من عنق الزجاجة.

ثالثاً: تأمين إمدادات الطاقة الأمريكية من النفط العراقي:

إن الولايات المتحدة هي أكبر مستهلك للطاقة في العالم وقد بلغ حجم استهلاكها في العام ٢٠٠٠م (١٩,٧) مليون برميل يومياً أي ما يقارب صادرات دول الأوبك، ولتأمين الكميات الضخمة استوردت الولايات المتحدة حوالي (١٠) ملايين برميل يومياً وهذا ما يعادل (٣٠٪) من النفط الذي يتم الاتجار به في العالم بأسره... ويتوقع أنه لو ارتفع الاستهلاك الأمريكي بمعدل نمو متوسط يبلغ (١,٥٪) سنوياً فإن حجم الاستهلاك سيصل في العام ٢٠٢٠م إلى (٢٦,٥) مليون برميل يومياً وهذه زيادة مقدارها (٧) ملايين برميل في اليوم أي ما يقارب إنتاج المملكة العربية السعودية من النفط الخام في ٢٠٠٢[١٠].

وهذه الأرقام المفزعة والمعدلات العالية للاستهلاك هي التي دفعت الإدارة الأمريكية للبحث عن مصادر لتأمين الإمداد المتواصل للنفط وقد تراجعت كل الخيارات الأخرى التي كانت متداولة مثل زيادة إنتاج كندا والمكسيك أو روسيا

وبحر قزوين أو التوجه جنوباً لساحل إفريقيا الغربي وتطوير حقول النفط في انغولا ونيجيريا.

وقد تراجعت هذه البدائل لصعوبات عملية وتطور العرض والطلب في هذه المناطق من العالم.. وهنا يبرز خيار (النفط العراقي)..... والعراق الذي يتمتع بثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم وطاقة إنتاجية تبلغ نحو (٢,٨) مليون برميل يومياً يصبح مصدراً مهماً واستراتيجياً لتأمين الطاقة الأمريكية.

رابعاً: إكمال مطلوبات العولمة بفرض اقتصاديات السوق ونظم الحكم على النمط الأمريكي:

إن كل المفكرين الأمريكيين يتحدثون عن ضرورة تلازم اقتصاد السوق و(النظام الديمقراطي) ويؤكد (فرانسيس فوكوياما) صاحب نظرية (نهاية التاريخ) على أن (نجاح اقتصاد السوق الحر لا يرجع سببه إلى استقرار النظام الديمقراطي بل بالدرجة الأولى إلى جملة العوامل المسبقة التي تشكل رأس المال الاجتماعي وبتوفر رأس المال هذا تزدهر الأسواق وتتطور المؤسسات الاقتصادية ويتحول السوق إلى مدرسة اجتماعية تلعب دوراً بارزاً في تدعيم الديمقراطية الليبرالية...)[١١].

ولا يخفى أن تنظيم مؤسسات الحكم على هذه الصورة يتيح للولايات المتحدة مزيد من التغلغل والاختراق وتوظيف اقتصاديات دول المنطقة لخدمة الأهداف الأمريكية وتنفيذ مشروع (السوق الشرق أوسطية) بالتنسيق مع إسرائيل.

خامساً: استمرار اقتصاد الحرب في الخليج:

إن العولمة الاقتصادية والتي تقودها أمريكا حددت بشكل كبير طبيعة الأدوار التي ستلعبها التكتلات العالمية المختلفة، فالدول العربية في الخليج خاصة بعد تفجيرات سبتمبر قد أريد لها نوع من اقتصاد الحرب ومن الغريب أن ما أنفقته هذه الدول على الشؤون العسكرية والدفاعية مما بين عامي ٨٩-٩٨ قد بلغ (٢٩٢,٤١٩) مليون دولار[١٢]. وهو رقم كان يمكن أن يوجه لعمليات التنمية والأعمار.

هذا فضلاً عن حماية النفط وعزل المنطقة عن محيطها العربي في إطار المواجهة التاريخية مع إسرائيل.

سادساً: التوظيف الاقتصادي للحرب بحسبانها مشروع استثماري:

نادى كثير من الاقتصاديين الأمريكان بضرورة شن الحرب والاستفادة منها اقتصادياً ودافعوا بشدة عن أن الحرب المبكرة مطلوبة اقتصادياً حيث أن هزيمة العراق ستعيد أسواق النفط العالمية لوضعها الطبيعي بسرعة، ولعل أبرز هذه الأصوات (ليستر ثارو) الذي كتب عن (اقتصاديات غزو العراق) في سبتمبر ٢٠٠٢م وحشد كثيراً من الحجج على ضآلة تكاليف الحرب حيث أن (حرب الخليج قد كلفت حوالي ٥٨ بليون دولار وهذا رقم ضئيل بالمقارنة مع حجم الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة والذي تجاوز (١٠,٠٠٠) بليون دولار. كما أن الحرب في العراق ليست مكلفة وليست مجهدة في إعادة الإعمار لأن العراق يمكنه إعادة بناء نفسه فهو يمتلك ثاني أكبر مخزون نفط في العالم ويتوقع أن يزداد إنتاج النفط وتصديره في الفترة القادمة[١٣].

.. وبعد..

فإن البعد الاقتصادي قد كان حاضراً بقوة في رسم استراتيجيات الاحتلال الأمريكي للعراق فالولايات المتحدة تسعى لبسط هيمنتها الاقتصادية بالقوة على كل العالم وتعمل على إخضاع التكتلات الإقليمية المنافسة بسلاح النفط واقتصاد الشرق الأوسط.

ولكن يبقى السؤال المشروع: ما هي حجم الخسائر والالتزامات التي ستلحق بالاقتصاديات العربية؟!...

تؤكد بعض التقارير أن الدول العربية ستتأثر سلباً بهذه الحرب وتلحق بها خسائر تقدر بحوالي (ألف مليار دولار) وذلك في شكل زيادة الإنفاق العسكري والدفاعي، انخفاض تدفق الاستثمارات للمنطقة، تدني حركة السياحة وزيادة معدلات البطالة.

علماً بأن المنطقة العربية مازالت تعاني من آثار حرب الخليج الثانية وبلغت جملة خسائرها (٦٠٠ مليار دولار).

ويظل الأمل في المستقبل مشروعاً والتحدي قائماً لإزاحة الاحتلال وتمتين عرى التكامل الاقتصادي العربي والاستفادة من الميزات النسبية والتنافسية لهذه المنطقة.

الحواشـــي:

(١) محمد الرميحي وآخرون: (الخليج العربي وآفاق القرن الواحد والعشرون) كتاب العربي، الكويت، ١٩٩٧، ص(١٥٧).

(٢) عبد الرزاق الفارسي: (الحكومة والفقراء والإنفاق العام) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧م، ص(٨٩).

(٣) للاطلاع على تطورات سوق النفط العالمي انظر:

(Oil price rise, but so does OPEC production) in pacific Business News, 16-3-2003.

(٤) حازم الببلاوي: (الدولة الريعية في الوطن العربي) في (الأمة الدولة والاندماج في الوطن العربي)، تحرير: غسان سلامة وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ص(٢٨٤).

(٥). لمزيد من التفصيل حول أهمية (التمويل بالعجز في الاقتصاد الأمريكي) انظر:

Robert Heilbroner & Peter Bernstein: (The Debt and the Deficit, False Alarms/ Real Possibilities) Norton and company, 1989, P. 138.

(٦) لستر ثارو: (الصراع على القمة)، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الكويت، ١٩٩٥، ص(٢٨٤).

(٧) لمزيد من المعلومات حول حالة الاقتصاد الأمريكي انظر:

www. Digital economist. com

(٨) لإجراء المقارنات انظر:

IMF, International Financial Statistics, 1991, P. 1.

(٩) لستر ثارو: (الصراع على القمة) مصدر سابق، ص(١٩٣).

(١٠) روبرت مابرو: (نفط العراق في الاعتبارات الأمريكية لشن الحرب)، مجلة الدراسات الفلسطينية – العدد ٥٣، شتاء ٢٠٠٣، بيروت.

(١١) فرانسيس فوكوياما: (الثقة – الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي)، ترجمة: معين ومجاب الإمام، ١٩٩٨، ص(٣٤٤).

(١٢) حسين عبد الله جوهر: (منطقة الخليج العربي بين ضغوطات العولمة الاقتصادية وتحديات التكامل الإقليمي)، السياسة الدولية، العدد (٣٤)، إبريل ٢٠٠١ م.

(١٣) للاطلاع على النص الكامل للمقال، انظر:

Lister Thurow: (Economics of invading Iraq)
Commonwealth magazine, sep 2002.

أو على الموقع:

www. Ithurow. com